الحوثي والإصلاح.. كيف يخدمان الإرهاب؟

مراقبون: جرم الحوثي والإصلاح مأساة العصر

● صفقات (إخوانية - حوثية) لتبادل الأسرى.. لماذا الآن؟
● تفاصيل مؤامرات قمة كوالالمبور

«الأمناء» القسم السياسي:

تخلَّت المليشيات الإخوانية التابعة للشرعية عن «السرية» التي حاولت فرضها في علاقاتها مع المليشيات الحوثية، وأصبحت لا تخشى إخفاءها بعدما افتضح أمر هذه العلاقات المشبوهة، التي تنسقها دولة قطر من أجل استهداف التحالف العربي.

وفي الأيام الأخيرة، أصبح تبادل الأسرى عنواناً للعلاقات الآخذة في التصاعد بين المليشيات الإخوانية والحوثية، في محاولة من قبل هذين الفصيلين الإرهابيين لضمان نفوذهما عبر تحالفهما ذي السُمعة السيئة.

ففي عملية تبادل للأسرى هي الأكبر بين الطرفين، عقدت المليشيات الإخوانية «وشقيقتها» الحوثية نهاية الأسبوع المنصرم (الخميس)، صفقة لتبادل 135 أسيرًا من الطرفين.

وكشفت مصادر عن إفراج الحوثيين عن 75 أسيرًا ومعتقلاً, في حين أطلقت مليشيا الإخوان التابعة للشرعية 60 أسيرًا حوثيًّا، بموجب الاتفاق الذي تم بعد اتصالات بين الطرفين.

هذه الصفقة (الإخوانية – الحوثية) تأتي بعد أقل من 24 ساعة على صفقة أخرى، عقدها هذان الفصيلان الإرهابيان، حيث أطلقت مليشيا الإخوان الأربعاء الماضي سراح عشرة من أسرى مليشيا الحوثي، فيما أفرج الحوثيون عن أربعة عناصر تابعين لمليشيا الإخوان.

التكثيف النوعي في العلاقات الآخذة في التصاعد بين المليشيات الحوثية والإخوانية، يأتي في إطار تحرُّكاتهما التي تستهدف محاولة ضمان نفوذ لهما في المستقبل القريب، لا سيّما في أعقاب اتفاق الرياض.

ويهدف اتفاق الرياض في المقام الأول إلى ضبط بوصلة الحرب على الحوثيين، بعدما شوَّه حزب الإصلاح مسار هذه الحرب خلال السنوات الماضية، بل وارتمى في أحضان المليشيات، وسلَّمها مواقع استراتيجية، وعمل على تجميد جبهات أخرى.

في الوقت نفسه، فإنّ الاتفاق يهدف إلى ضبط معسكر «الشرعية»، بعدما نخر السرطان الإخواني الخبيث في هذا المعسكر، وتسبَّب في تشويهه بشكل كبير.

ولأنّ بقاء ونهاية الحوثي والإصلاح مرتبط ببعضهما البعض، فلم يكن غريبًا أن تقدم المليشيات الحوثية والإخوانية على تكثيف التقارب بينهما، وحتى وإن تحوَّل ذلك إلى العلن، من أجل أن يحفظ كل منهما على مصالحه ونفوذه، التي تتحقق فقط بإطالة أمد الحرب واستمرارها بوضعها الراهن.

وعلى الرغم من الدعم اللامحدود الذي قدَّمه التحالف العربي بقيادة المملكة العربية السعودية لحكومة الشرعية خلال السنوات الماضية، إلا أنّ الحكومة «المخترقة إخوانيًّا» قابلت هذا الدعم بخيانة التحالف عبر التقارب مع الحوثيين والعمل على إطالة أمد الحرب لأكبر فترة ممكنة.

إزاء ذلك، أصبح على التحالف العربي، لا سيّما المملكة العربية السعودية، أن يُعيد ضبط كثير من الأمور في المرحلة المقبلة، سواء فيما يتعلق بطبيعة المواجهة العسكرية على الحوثيين من جانب، أو هيكل «الشرعية» والدعم الذي يقدمه لهذا المعسكر.

مأساة العصر

ودقَّت الأمم المتحدة، ناقوس خطر جديد بشأن الأزمة الإنسانية التي تفتك باليمن، التي تسبَّبت فيها الحرب العبثية للمليشيات الحوثية، بالإضافة إلى العبث الحاد الذي تسبَّب فيه حزب الإصلاح الإخواني الإرهابي.

وقالت الأمم المتحدة إنَّ اليمن لا يزال يمثل أسوأ أزمة إنسانية في العالم، لكنه واحد من أكثر الأزمات فعالية على الرغم من بيئة التشغيل الصعبة.

وقال ستيفان دوجاريك، الناطق باسم الأمين العام للأمم المتحدة، إنَّ الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات الإنسانية يقدمون المساعدات الإنسانية إلى 12 مليون شخص في جميع أنحاء البلاد هذا العام، مما يجعلها أكبر عملية مساعدات في العالم.

وأضاف أنَّ حوالي 24,1 مليون شخص، أي 80% من سكان اليمن، بحاجة إلى شكل من أشكال المساعدة الإنسانية، لافتًا إلى أنَّ ما لا يقل عن 5,1 مليون شخص في 75 منطقة لا تصلهم المساعدات الإنسانية بسبب القيود التي تفرضها السلطات.

وبحسب المصدر نفسه، فإنّ 3,3 مليون شخص لا يزالون مشردين داخليًّا، فيما تمّ تهجير نصف مليون شخص هذا العام وحده.

ويحتاج ما يقدر بنحو 7.4 مليون شخص إلى مساعدات غذائية، منهم 3,2 مليون شخص يحتاجون إلى علاج لسوء التغذية الحاد.

ينضم هذا التقرير إلى سلسلة طويلة من التقارير التي كشفت عن هول المأساة في اليمن، إلا أنّ هذه التحذيرات الأممية ظلّت مجرد كلمات لا يمكن أن تضمد جُرح اليمن الغائر.

وتكشف الإحصاءات المحلية والإقليمية والدولية عن حجم المآسي التي يعيشها ملايين المدنيين في ظل سيطرة الحوثيين على بعض المناطق، حيث أقدمت المليشيات على ارتكاب كافة صنوف الانتهاكات والجرائم على النحو الذي كبّد المواطنين أعباءً لا تُطاق.

وبيّنت إحصائيات صادرة عن الأمم المتحدة عن حجم الكارثة الإنسانية المتفاقمة التي صنَّفتها الأسوأ عالميًّا، حيث يواجه اليمن أكبر أزمة أمن غذائي في العالم، ويعيش حوالى 20 مليون شخص في ظل انعدام الأمن الغذائي ويكافحون لإطعام أنفسهم غير متأكدين من أين سيحصلون على وجبتهم التالية.

ومن بين هؤلاء، يعيش حوالى 10 ملايين شخص، 70٪ منهم أطفال ونساء، يعانون من انعدام شديد للأمن الغذائي، أي على بعد خطوة من المجاعة، بحسب الأرقام الأممية.

وأشارت نتائج التقييم الطارئ للأمن الغذائي والتغذية إلى تجاوز مؤشر سوء التغذية الحاد (الهزل) في محافظات الحديدة وحضرموت وحجة وأبين عتبة 25٪ حسب تصنيف منظمة الصحة العالمية، بينما بلغ سوء التغذية المزمن (التقزم) مستويات حرجة تجاوزت 60٪ في 14 محافظة من أصل 22 محافظة.

وكشفت وثيقة الاحتياجات الإنسانية التي أعدتها المنسقية الإنسانية للأمم المتحدة «أوتشا» أنّ نحو مليوني طفل و1,5 مليون امرأة حامل أو مرضعة يعانون من سوء التغذية الحاد، كما تواجه حاليًّا 127 مديرية من أصل 333 مديرية مخاطر متزايدة بالانزلاق إلى المجاعة تصل إلى أكثر من 60٪ من عدد السكان.

ومع ارتفاع سوء التغذية الحاد، تزداد مخاطر تعرض الأطفال للوفاة، كما يؤثر ذلك سلبًا على نمو الأطفال وقدراتهم العقلية وبالتالي يسبب انخفاض إنتاجيتهم عند دخولهم سوق العمل في المستقبل، ولذلك بات سوء التغذية خطرًا محدقًا بحياة الأطفال اليمنيين.

وتكشف تقارير أممية أيضًا، أنّ ثلاثة من كل خمسة أطفال بعمر يتراوح بين 5 إلى 69 شهرًا سيعانون من سوء التغذية الحاد في العام الجاري، بينما 2,5 مليون امرأة حامل ومرضعة ومسؤولات عن رعاية أطفال دون الثانية من العمر يحتجن إلى استشارات ونصائح حول أساليب الطعام وتغذية المواليد وصغار السن بعمر يوم إلى 23 شهرًا.

كما أنّ هناك 1,8 مليون طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد «المعتدل»، و500 ألف طفل دون الخامسة يعانون من سوء التغذية الحاد «الوخيم»، و1,5 مليون طفل دون الثانية من العمر يحتاجون إلى مكملات غذائية دقيقة، كما أنَّ عشرة ملايين امرأة مرضعة وحامل يعانين من سوء التغذية الحاد و5 ملايين طفل دون سن الخامسة بحاجة إلى مكملات فيتامين (أ).

في الوقت نفسه، كشفت منظمة الصحة العالمية أنّ سوء التغذية الحاد الكلي يكون مقبولاً عند أقل من 5٪ وضعيفًا، دون نسبة 10٪ وطارئًا عند أكثر من 15٪.

هذا الوضع المأساوي لا تتحمّل مسؤوليته المليشيات الحوثية وحدها، لكنّ حكومة الشرعية شاركت في الجُرم بشكل مروِّع، بعدما تركت نفسها لاختراق حزب الإصلاح الإخواني، الذي فرض أجندته وإرهابه على تحركاتها.

أبرز خطايا «الإصلاح» كان تسيير الشرعية في طريق خيانة التحالف العربي، عندما تحالف الحزب النافذ في الحكومة مع المليشيات الحوثية، وسلَّمها جبهات استراتيجية وجمّد القتال في جبهات أخرى، ما كبّد التحالف العربي عواقب وخيمة تمثّلت أبرزها في تأخير الحسم العسكري في مواجهة المليشيات الموالية لإيران.

لم يكتفِ «الإصلاح» بهذا الغدر وهذه الخيانة، بل حرّف بوصلة الحرب وشوّه مسارها، وخلت أجندته واهتماماته من العمل على استعادة صنعاء من قبضة الحوثي، بل أصبح الشغل الشاغل لحكومة الشرعية هو العمل على احتلال العاصمة عدن وإحداث فوضى عارمة في الجنوب ونهب مقدراته تمهيدًا للسيطرة عليه.

مؤامرات قمة كوالالمبور

وشارك رؤساء تركيا وإيران بالإضافة إلى أمير قطر في القمة الإسلامية المزعومة في كوالالمبور، والتي تعد بالأساس موجهة ضد المملكة العربية السعودية التي تدير منظمة التعاون الإسلامي وتحتضن مقرها، وتقود أيضا التحالف العربي ضد الانقلاب الحوثي في اليمن، وهو أمر يفسر الموقف الإصلاحي الحوثي من التحالف العربي الذي تقوده السعودية أيضاً في اليمن.

إذا كان أي شخص لديه شغف التعرف على أهداف القمة المزعومة، والتي انطلقت نهاية الأسبوع الماضي (الخميس)، فعليه تدقيق النظر في الأزمة اليمنية والتي تفسر حقيقة التحالفات الإقليمية في هذا التوقيت، إذ يبدو أن حزب الإصلاح المهمين على الشرعية غير راغبا في إنهاء الانقلاب الحوثي، بل أنه يسعى إلى تحالف رسمي يضاهي العلاقة ما بين أردوغان وتميم وروحاني.

وبالتالي فإن التحالف العربي الذي يسعى لإنهاء الانقلاب أصبح عدوا بالنسبة لتحالف الشر التركي الإيراني القطري، لكن حتى هذه اللحظة يسير التنسيق بين الحوثي والإصلاح في الخفاء، غير أن نتائجه تظهر واضحة للجميع على الأرض، ولعل تعطيل تنفيذ اتفاق الرياض أكبر دليل على ذلك، بجانب جملة من الممارسات الأخرى على رأسها التراخي في مواجهة المليشيات الحوثية على الجبهات، بل وصل الأمر إلى اشتراك عناصر إصلاحية في صفوف المليشيات المدعومة من إيران في جبهات شمال الضالع.

الهدف من قمة كوالالمبور التي دعا إليها رئيس الوزراء الماليزي مهاتير محمد، هو تنسيق جهود التنظيم الدولي للإخوان وتدشين التعاون بين هذا التنظيم وإيران، وبالنظر إلى الدول المشاركة في هذا المؤتمر فإنها جميعها تحت عباءة تنظيم الإخوان في حضور إيران الذي حرص رئيسها على الدفاع عن قطر خلال القمة، ما يعني أن المؤتمر يجمع مجموعة من رعاة التنظيمات الإرهابية في العالم ولكن تحت مظلة دولية.

ولعل ما يبرهن على التنسيق القطري الإيراني أن المؤتمر شهد لقاءً ثنائياً بين أمير قطر مع الرئيس الإيراني حسن روحاني، والذي شهد توجيه إشارات استفزازية للتحالف العربي والمملكة العربية السعودية، وقال روحاني إن "العلاقات بين طهران والدوحة تتطور باستمرار، ووقفنا ونقف إلى جانب دولة قطر، وندين أيّ ضغوط أو قيود تمارس ضد هذا البلد"، فيما أشاد تميم بموقف إيران من المقاطعة المفروضة على الدوحة، وقال "نحن نثمّن موقف إيران ولن ننسى ذلك".

الحشد الدولي لرعاة التنظيمات الإرهابية في كوالالمبور لابد أن يدرك الجميع أبعاده في اليمن، لأن هذا المؤتمر من المتوقع أن يسفر عنه مزيدا من التنسيق بين الحوثي والإصلاح ولعل إبرام الطرفين أكبر صفقة لتبادل الأسرى بينهما والتي شملت 135 أسيرًا، أثناء انعقاد القمة أكبر دليل على ذلك.